تقود حركة «امتداد» المدنية الفائزة بـ9 مقاعد في البرلمان العراقي حواراً مع كتل مدنية أخرى ومستقلين فائزين، لتشكيل جبهة معارضة داخل البرلمان، تؤسس لمرحلة جديدة من الاشتباك السياسي في البلاد، من شأنه إزعاج الأحزاب التقليدية، وإحراج مسارها الطويل المبني على المحاصصة

العراق

حراك لتشكيل جبهة برلمانية معارضة

تفاهمات تقودها «امتداد» قد تفضي إلى كتلة مدنية من 35 نائباً

بغداد ـ **زيد سالم**

تنشغل حركة «امتداد» المدنية في العراق، التي فازت بـ9 مقاعد برلمانية في الانتخابات التشريعية التي شهدتها البلاد في 10 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، بعقد سلسلة حوارات واجتماعات مع نواب مدنيين ومستقلين انتزعوا أيضاً مقاعد في البرلمان، لتأسيس أولى الجبهات البرلمانية المعارضة للأحزاب التقليدية الحاكمة في البلاد. وشهد اليومان الماضيان لقاءات عدة بين ممثلين عن الحركة وحركات مدنية أخرى، إلى جانب شخصيات فازت بالانتخابات ممن يحملون صفة مستقلين أو يؤيدون الحراك المدني في البلاد، بغية الإعلان رسمياً عن ولادة الجبهة التي ستكون الأولى من نوعها في العراق، ويعول عليها لخلق معارضة سياسية داخلية، ومن داخل المؤسسات الرسمية، لقوى وأحزاب دينية وفصائل مسلحة نافذة في المشهد السياسي.

ويشارك في حراك «امتداد» تكتل «إشراقة كانون»، الذي ترشح في انتخابات 10 أكتوبر للمرة الأولى، ويعرف بقربه من العتبة العباسية في كربلاء، وحصل على 6 مقاعد، وكذلك حراك «الجيل الجديد»، الذي تتزعمه السياسية الكردية سروة عبد الواحد، والذي حصل على 9 مقاعد. ويجري الحراك المدني، في وقت تشتبك فيه أحزاب كبيرة لتكوين «الكتلة الكبرى» في البرلمان، التي يفترض أن تتكفل بتشكيل الحكومة الجديدة. وكان تحالف «سائرون»، الذي يقوده زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، قد أعلن عن تصدره لنتائج الانتخابات، فيما رفضت أحزاب وحركات أخرى، بعضها تعد الأذرع السياسية لفصائل مسلحة، النتائج التي أكدت تراجعها، والتي يقود زعيم ائتلاف «دولة القانون» نوري المالكي مساعي معها لتشكيل «الكتلة الكبرى».

وشهدت مدينة النجف، أول من أمس الإثنين، الاجتماع الثاني للقوى المدنية الجديدة، عقب اجتماع أول كان قد عقد في حي القاسم بمحافظة بابل. وعلى الرغم من «التعاهم» الذي تؤكده مصادر ونشطاء حضروا الاجتماعين، إلا أن القائمين على الحوار لم يخرجوا بعد بأي بيان أو مؤتمر صحافي يؤكد تحالفهم.

وأكد مصدر مطلع على سير المقابلات والاجتماعات التي تبادر بها «امتداد»، أن «الاجتماع الأول حصل في بابل، حيث تم الاتفاق على توحيد الخطاب مبدئياً بين القوى السياسية المدنية والمستقلة»، مضيفاً، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «التحالف المرتقب سيضم كتلة امتداد، وحركة الجيل الجديد، وحركة إشراقة كانون، كما يجري التشاور مع نواب مستقلين من البصرة وبابل والأنبار وصلاح الدين، لصناعة تحالف يكون للمرة الأولى عابراً للطائفية والمناطقية بشكل حقيقي، وهناك مساعٍ للوصول إلى أكثر من 35 نائباً في التحالف الجديد».

من جهتها، أفادت مصادر سياسية مقربة من الحكومة العراقية بأن «الحراك المدني لتشكيل جبهة سياسية معارضة للأحزاب التقليدية، يحظى بدعم طرفين: الأول يتمثل بحكومة مصطفى الكاظمي، وتحديداً الفريق الاستشاري للأخير، حتى أن الكاظمي عرض أن تجري اجتماعات الكيانات المدنية الفائزة في فنادق تحظى بإجراءات أمنية جيّدة مع تكفله بتوفير ذلك، والطرف الثاني هو مرجعية النجف (السيد علي السيستاني)، لا سيما بعد مشاركة حركة إشراقة كانون، التابعة للعتبة العباسية المعروفة بولائها للسيستاني». ورأت المصادر في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «التحالف المرتقب يأمل أن يكون مؤثراً داخل البرلمان».

بدوره، أكد رئيس حركة «امتداد» علاء الركابي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن جميع الفائزين عن الحركة «سيكونون معارضين للأحزاب والكيانات السياسية التقليدية وقوى السلاح المتهمة بالفساد وقتل العراقيين والناشطين، بالتالي فإن التوجه للمشاركة في الحكومة المقبلة وفق المبادئ والأعراف السياسية السابقة، لن يحدث». وقال الركابي: «نعم، نحن نتجه نحو تشكيل معارضة سياسية برلمانية حقيقية منسجمة ومتماسكة إلى جانب عدد من المستقلين، ولدينا حوارات وتفاهمات أولية مع شخصيات مستقلة، قد تكون ضمن التحالف الذي يقوده الجمهور الذي أمن بالانتخابات وانتخب مرشحي حركة امتداد والمستقلين، وبالتالي فنحن أمام مواجهة حقيقية مع الأحزاب التقليدية التي تعمل لتقاسم السلطة والمحاصصة الطائفية». وبيّن رئيس «امتداد» أن الحركة «تبحث إلى جانب المتشابهين معها في التوجهات من الكتل السياسية الجديدة والشخصيات المدنية الوطنية، عن كتلة كبيرة تراقب عمل الحكومة، وتكون لديها دورها في البرلمان، وألا تشارك في حكومة ائتلافية». ولفت إلى أنّ «مشروعنا طويل، يعني أنّه يمتد إلى 10 سنوات على الأقل، يهدف إحداث التغيير من داخل العملية السياسية، وتأسيس دولة مواطنة حقيقية».

من جهته، أشار المرشح المستقل الفائز في الانتخابات باسم خشان إلى أن «ما يجمع المدنيين والعلمانيين الوطنيين حالياً، هو الثبات على المبادئ والأخلاقيات التي أسستها التظاهرات، وبالتالي فإن عمل المستقلين والكيانات السياسية الجديدة سيأخذ على عاتقه استكمال انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 2019 سياسياً». ورأى أنه «من غير المنطقي أن تكون هذه القوى متحالفة مع قوى القتل والفساد، ولذلك نحن نجري سلسلة من الحوارات والتفاهمات في سبيل تأسيس كتلة برلمانية قوية تقف في وجه الأحزاب السياسية التي تريد تقاسم المناصب في ما بينها، ونسعى إلى تمثيل جيّد للشعب العراقي». وحول سير الحوارات، قال خشان لـ«العربي الجديد»، إن «هناك تفاهمات واضحة بين الكيانات على الرغم من وجود بعض الاختلافات في الرؤى السياسية، لكن ما يوحد الجميع هو معارضة سياسية موجهة، أساسها الاحتجاج السياسي».

وفي هذا الصدد، توقع الباحث والمحلل السياسي عبد الله الركابي أن «يصل تحالف المعارضة إلى أكثر من 35 مقعداً، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن يكون مؤثراً في مواجهة قوى السلاح، بل سيمثل ظاهرة غير مسبوقة، وقد يزداد عدداً مستقبلاً، أي في الانتخابات المقبلة، وهذا ما أكده أعضاء فاعلون في حركة امتداد، حيث إن المشروع لا يهدف إلى معالجات وقتية، بل يتضمن خطة استراتيجية لسنوات». واعتبر الركابي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «تنظيم الحراك السياسي المدني والعلماني بات ضرورة، لا سيما بعدما نظّم المحتجون أنفسهم خلال الفترة الماضية، وبالتالي لا بد من تبديل قواعد الاشتباك السياسي، من ما بين الفرق الإسلامية، ليكون بين الفرق المدنية العلمانية والإسلامية». ورأى أنّ الحراك الجديد يؤسس لمرحلة بطيئة نحو الإصلاح الحقيقي، لكنّه مزعج ومحرج للقوى التقليدية».

للحديث تتمة...

الدراما السياسية... أسلوب حكم

عثمان لحياني

كثير من الأنظمة السياسية في المنطقة العربية خصوصاً، تنحاز إلى أشكال من «الدراما السياسية» بكل ما تحمل من تشويق وغموض وفواعل ظاهرة أو مستترة، ورومية في بعض الأحيان، كأسلوب حكم، عندما تفتقر إلى مشروع إدارة وتنمية وإصلاح واضح يأخذ بالقواعد البيداغوجية للحكم والإدارة الحديثة للسياسة والاقتصاد.

وبمناسبة القلق المتزايد المعبّر عنه من قبل مجموع الأحزاب والقوى المدنية من التضييق السياسي، وتفاقم هروب الشباب عبر قوارب الهجرة السرية، ومن الغلاء، الفاحش وتردي الأوضاع المعيشية في البلاد، قطاع واسع من الجزائريين لم يعد مقتنعاً بخطاب السلطة السياسية. ويتحدث الرئيس عبد المجيد تبون والوزراء في الحكومة، عن دراما تتمحور حول وجود مجموعات تزرع اليأس والإحباط لدى الشباب والرأي العام، فضلاً عن وجود لوبيات متحكّمة في السوق وتضبط إيقاع الإنتاج والتوزيع والأسعار، بهدف إثارة الوضع الاجتماعي وتفجيره لغايات سياسية وعرقلة مشروع الإصلاح، الذي يعمل بموجبه تبون منذ انتخابه في ديسمبر/كانون الأول 2019، باسم «الجزائر الجديدة».

وعندما تكرّر السلطة للمواطن حديثاً مركزاً عن «لوبيات» تستهدف زعزعة الاستقرار، و«جهات» تمارس المضاربة في السلع واسعة الاستهلاك، من دون أن تكشف هويتهم، ولا تفكيك المنظومة التي تقوم بذلك، مع ما تملك الدولة من سلطة وقانون وأجهزة ومؤسسات، يصبح الأمر مفتوحاً على كل احتمالين.

الاحتمال الأول هو إما أن هذه المنظومة أقوى من الدولة فعلاً أو أكثر قدرة على التسلل من بين يديها، ولذلك تستمر في هيمنتها وتفشل الدولة في مواجهتها، وهنا يطرح سؤال الهشاشة في مواجهة منظومات أخرى قد تكون أكثر شدة في إيذاء البلد والناس.

والاحتمال الثاني هو أن القصة كلها مركّبة سياسياً لتبرير الفشل في تدبير الشأن العام وتسييره ليس إلا، ليس من الموضوعية مطالبة السلطة الجديدة على مشارف عامين من حكم تبون، بمنجزات كبيرة على صعيد الإصلاح السياسي والاقتصادي، خصوصاً مع تفاقم أزمة وباء كورونا وتداعياتها، لكن على الأقل يمكن المطالبة بحد أدنى من البصمة الواضحة والمؤشرات الملموسة، في تحسين إدارة الشأن العام واحترام الحريات ومنح الشباب أفقاً لحياة جديدة. وعندما تغيب هذه البصمة في حدها الأدنى، يصبح من الطبيعي أن تغلب في اليوميات الجزائرية، مشاهد الطوابير في البر، وقوارب الهجرة في البحر.

أكد المتحاورون أهم سيسعون لتمثيل مطالب الشعب جيدا (Getty)

انتهاء مهلة تقديم الطعون

وجّهت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، أمس الثلاثاء، نداء أخيراً إلى جميع المرشحين في انتخابات 10 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، لتقديم طعونهم في نتائج الانتخابات. وأبلغت المفوضية، في بيان نقلته وكالة الأنباء العراقية (واع)، «جميع المرشحين، سواء الأفراد أو من الأحزاب والتحالفات السياسية ممن لديهم طعن في نتائج انتخابات مجلس النواب 2021 التي أعلنتها المفوضية، بأن اليوم (أمس) هو الأخير لتقديم الطعون»، مشددة على «ضرورة تقديم الأدلة السانِدة للطعن خلال 3 أيام من تاريخ مدة انتهاء الطعن».

«الحشد» يواصل ضغطه على المفوضية

تظاهرات واستنفار أمني

بغداد ـ **براء الشمري**

شهدت العاصمة العراقية بغداد، أمس الثلاثاء، تظاهرة نظّمها مئات المناصرين والمؤيدين للقوى والفصائل المسلحة العراقية المنضوية في «الحشد الشعبي»، وذلك استمراراً لاحتجاجات هؤلاء التي خرجت خلال اليومين الماضيين في العراق، رفضاً لنتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، وأدت إلى خسارة «الحشد» نحو ثلث مقاعده. وتزامنت التظاهرة، التي جرت بالقرب من أحد مداخل المنطقة الخضراء المحصنة في بغداد، مع إجراءات أمنية مشددة في المنطقة. وقالت مصادر أمنية مطلعة لـ«العربي الجديد»، إن قوة عسكرية خاصة وعناصر من قوات مكافحة الشغب، أغلقوا جميع بوابات المنطقة الخضراء، ومنعوا الدخول إليها لغير حاملي التراخيص الخاصة. وأوضحت المصادر أن الإغلاق والاستنفار سيستمران حتى إشعار آخر للمنطقة الخضراء، التي تضم مقر مفوضية الانتخابات ومقار حكومية، بالإضافة إلى مقار السفارة الأميركية وبعثات أجنبية وعدد من المنظمات الدولية.

ولوحت قيادة العمليات العراقية المشتركة، باتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة تجاه أي تهديد للسلم المجتمعي. ولفت المتحدث باسمها، اللواء تحسين الخفاجي، إلى أن السلطات لا تعترض على التظاهر السلمي للتعبير عن رفض نتائج الانتخابات، لكن القوات العراقية ستبقى جاهزة لتوفير الأمن. وذكرت وسائل إعلام عراقية كذلك، أن السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء فعّلت منظومة الدفاع الصاروخي لديها، مع إطلاق صفارات الإنذار، بالتزامن مع التوتر في محيط المنطقة الخضراء. وتواصل قوى وفصائل مسلحة مقربة من طهران، ضغوطها على مفوضية الانتخابات، التي لم تنظر حالياً في الطعون الانتخابية المقدمة إليها، لإرغامها على تغيير نتائج الانتخابات. وقال عضو حركة «حقوق» (الجناح السياسي لليشيا «عصائب أهل الحق»)، حسين الكرعاوي، أمس، إن إصرار السلطات لا تعترض على التظاهر السلمي للتعبير عن رفض نتائج الانتخابات الحالية، قد يعرض البلاد إلى انتهاكات خطيرة، مبيناً أن تجاهل المفوضية للطعون سيؤدي إلى انعدام الثقة بالعملية الانتخابية التي شابها كثير من الأخطاء والتزوير، بحسب قوله. وكان الأمين العام لليشيا «عصائب أهل الحق»، قيس الخزعلي، قد دعا أمس أنصاره إلى التظاهر والاعتصام ضد نتائج الانتخابات في بغداد. كما دعت ما تسمى بـ«الهيئة التنسيقية للمقاومة»، أنصارها إلى الاستمرار في التظاهر ضد المصادر، واصفة الانتخابات بـ«أسوأ عملية انتخابية جرت في العراق، بل في العالم أجمع».

فعّلت السفارة الأميركية منظومتها للدفاع الصاروخي

إدراج 4 آلاف فلسطيني في سجل السلطة

إيعاز من بني غانتس

سيحق لأربعة آلاف فلسطيني الحصول على هويات أو تسجيل سكنهم في الضفة الغربية بعد مصادقة الاحتلال على إدراجهم في السجل السكاني للسلطة

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد** رام الله ـ **العربي الجديد**

صادقت دولة الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، على إدراج نحو 4000 فلسطيني في السجل السكاني الخاص بالسلطة الفلسطينية، بعدما كانوا بلا مكانة رسمية، وبعد أن عانى عدد كبير منهم من هدر حقهم من قبل الاحتلال، بالحصول على بطاقة هوية فلسطينية. وجاء ذلك بإيعاز من وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس «لتعزيز الإجراءات المدنية والاقتصادية» في الضفة الغربية. وذكر موقع «يديعوت أحرونوت» أن نحو 1200 شخص من هؤلاء كانوا فاقدين لأي مكانة أو هوية على الرغم من أنهم يعيشون في الضفة الغربية، ولم تكن لهم شهادات ولادة رسمية مسجلة في سجل السكان والنفوس الفلسطيني، وكان قسم منهم دخلوا أراضي الضفة الغربية قادمين من الخارج، وتزوجوا في الضفة الغربية وأراضي السلطة، وعاشوا فيها، من دون أن يكونوا مسجلين بشكل منظم، في حين أن قسماً آخر من هؤلاء كانوا مغتربين وغادروا الضفة الغربية قبل التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993، وقام الاحتلال بإلغاء بطاقات هويتهم وسلبهم مكانتهم المدنية، وظلوا منذ عودتهم لأراضي السلطة الفلسطينية من دون أي مكانة رسمية أو بطاقة هوية أو جواز سفر فلسطيني.

كذلك، وافقت سلطات الاحتلال على الاعتراف بتغيير 2800 فلسطيني مكان سكنهم من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، بعد انتقالهم إلى الآخيرة للعيش فيها عقب وصول حركة «حماس» إلى السلطة في القطاع. وكان هؤلاء لا يزالون مسجلين كسكان في غزة مع أنهم يعيشون في الضفة. وأوضح موقع «يديعوت أحرونوت» أن هذه القرارات صدرت عن وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، ضمن سياسته للدفع بخطوات لتحسين مستوى المعيشة في الضفة الغربية المحتلة. وقد أبلغ منسق أعمال حكومة الاحتلال، غسان عليان، السلطة الفلسطينية أمس بهذا القرار.

وكانت السلطة الفلسطينية قد طالبت في السنوات الأخيرة دولة الاحتلال بتمكينها من إدراج أسماء هؤلاء الفلسطينيين في سجل السكان. وكانت آخر مرة وافقت فيها سلطات الاحتلال على خطوة مماثلة، قبل عقد من الزمن، بقرار صادق عليه رئيس الحكومة السابق، بنيامين نتنياهو. وأوضحت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، بحسب «يديعوت أحرونوت»، أن المكانة المدنية ستُمنح فقط للفلسطينيين يعيشون في الضفة الغربية، ولن تشمل فلسطينيين في الشتات، مما يعني أن الخطوة لا تعني، من وجهة النظر الإسرائيلية، إدخال مزيد من الفلسطينيين إلى أراضي السلطة الفلسطينية كي لا يعتبر ذلك سابقة لممارسة حق العودة.

ويمنح إدراج أسماء هؤلاء في سجل السكان الفلسطيني الرسمي، الفرصة لهم لتقديم طلبات عمل في الأراضي المحتلة، أو استصدار جوازات سفر والسفر خارج أراضي السلطة الفلسطينية عبر الأردن. وكانت اتفاقية أوسلو نصت على أن تدير السلطة الفلسطينية سجل السكان في أراضيها بموافقة إسرائيلية، وهو ما يعني وجوب المصادقة الإسرائيلية على أي تغيير في بيانات المواطن الفلسطيني مثل تغيير مكان سكنه، باستثناء الأطفال والفتية حتى سن 16 عاماً، على أن يكون أحد الوالدين مسجلاً في سجل السكان الفلسطيني.

من جهته، أكد عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية، الوزير حسين الشيخ، أن الهيئة استقبلت، أمس الثلاثاء، الدفعة الأولى من موافقات الهويات لمن دخلوا إلى فلسطين ولم يحصلوا على الهوية الفلسطينية. ولفت الشيخ في بيان صدر عن مكتبه، إلى الحصول على 4 آلاف موافقة، تشمل طلبات للمتقدمين من المحافظات الشمالية والجنوبية للحصول على الهوية وجواز السفر الفلسطيني، فضلاً عن موافقات على تغيير العنوان من المحافظات الجنوبية للمحافظات الشمالية، إضافة الى موافقات من فئة أبناء المواطنين الذين تجاوزوا سن الـ 16 عاماً ولم يكونوا مسجلين في هويات ذويهم.

اعتراف بتغيير 2800 فلسطيني مكان سكنهم من غزة للضفة

أكد محمود عباس أهمية الانتقال الفوري لعملية سياسية

ولفت إلى أن «مكاتب الهيئة العامة للشؤون المدنية ومديرياتها في المحافظات الجنوبية والشمالية، ستكون مفتوحة اعتباراً من (اليوم) الأربعاء، لتسليم رسائل الموافقة الخاصة بالفئة المعلن عنها، وذلك من أجل التوجه إلى مكاتب الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية الفلسطينية لإتمام إجراءات استصدار الهوية وجواز السفر الفلسطيني». وأكدت الهيئة أنها مستمرة في المتابعة الحثيثة من أجل إنجاز ما تبقى من الأسماء التي أرسلت في الكشوفات للجانب الإسرائيلي. وبالتوازي مع هذا القرار الجديد لمصلحة الفلسطينيين، تواصل سلطات الاحتلال من جهة ثانية التضييق عليهم واستفزازهم والتوسع في عمليات الاستيطان. وفي السياق، طالبت وزارة الخارجية والمغتربين المجتمع الدولي والإدارة الأميركية، أمس، بـ«ترجمة الأقوال والمواقف الرافضة للاستيطان لأفعال، تلزم إسرائيل بوقف الاستيطان في جميع أشكاله فوراً». واستنكرت الخارجية في بيان، «الاقتحام الاستفزازي الذي مارسته أخيراً وزيرة الداخلية الإسرائيلية أيليت شاكيد، ووزير الإسكان والبناء في الأرض الفلسطينية المحتلة زئيف إيلكن، ولقائهما مع المستوطنين في مستوطنة نيفو حوورون، جنوب غرب رام الله، والإعلان عن بناء 160 وحدة استيطانية جديدة في المستوطنة، وتنظيم وترتيب 100 وحدة قائمة». وأوضحت أن «الإعلان عن هذه الوحدات الجديدة يأتي بعد أيام من الإعلان عن ثلاثة مخططات استيطانية ضخمة جارٍ العمل على تنفيذها حالياً لفصل القدس عن محيطها الفلسطيني بالكامل، ولتقطيع أوصال الضفة الغربية المحتلة».

في غضون ذلك، أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس، ضرورة تحقيق التهدئة الشاملة ووقف الأعمال العدائية ضد الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وتطبيق الاتفاقيات الموقعة وإجراءات بناء الثقة، والانتقال الفوري لعملية سياسية تحت رعاية اللجنة الرباعية الدولية وفق قرارات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال في الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967. وجاءت تصريحات عباس خلال استقباله أمس، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، وزيرة الخارجية السويدية آن كريستين ليند، حيث أطلعها على آخر مستجدات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، مشيراً إلى أن الوضع الحالي لا يمكن استمراره جراء إصرار إسرائيل على مواصلة سياساتها الاستيطانية والعقابية ضد الشعب الفلسطيني.

لبنان: تقريب موعد الانتخابات

بيروت ـ **رينا الجمّال**

غُقدت الجلسة بعد أيام على احداث بيروت (حروان طحطح/ Getty)

شهد لبنان، بعد أيام من التوترات السياسية والأمنية، أمس الثلاثاء، جلسة لمجلس النواب، أقرّ فيه رسمياً موعد الانتخابات النيابية في 27 مارس/آذار المقبل، بعدما كان مقرراً في 8 مايو/أيار. وأقرّ المجلس تصويت المغتربين لـ128 نائباً (هم العدد الكلي لأعضاء البرلمان)، بدلاً من تخصيص ستة مقاعد للاغتراب، على أن يقفل باب التسجيل للمغتربين في الانتخابات، في 20 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. واعترض رئيس «تكتل لبنان القوي» النائب جبران باسيل (صهر رئيس الجمهورية ميشال عون) على تقريب موعد الانتخابات النيابية، عازياً السبب إلى «الظروف المناخية العاصفة وزمن الصوم عند الطائفة المسيحية». وأعلن أنه سيطعن بالموعد أمام المجلس الدستوري، الأمر الذي استدعى ردّاً من رئيس المجلس النيابي نبيه بري الذي قال بنبرة عالية «ما حدا بهددني. كل شي بسمح فيه إلا التهديد». واستنكر باسيل في مؤتمر صحافي بعد الجلسة ما سماه «التلاعب في المواعيد والمهل الانتخابية»، متحدثاً عن كمائن توضع في طريق العملية الانتخابية. كذلك سجّل توتر بين باسيل وبري حول موضوع «الميغاسنتر» (المراكز المخصصة للناخبين اللبنانيين في لبنان، كي ينتخبوا في أماكن سكنهم بدلاً من مسقط رأسهم)، وهو ما دفع رئيس الوزراء نجيب ميقاتي إلى التدخل والإشارة إلى أنه سيكلف وزير الداخلية بسام مولوي إجراء دراسة لإمكانية تطبيقه. وسقطت صفة العجلة أيضاً عن اقتراح قانون الكوتا النسائية. وأكد ميقاتي أنه سيبذل «كلّ جهده لإتمام الانتخابات النيابية في موعدها، وتأمين الأمور اللوجستية كافة وأن تكون العملية شفافة وسليمة».

ويعكس المتوقع لم يبحث مجلس النواب في الجلسة بملف المحقق العدلي بانفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، علماً أنّ اجتماعات مجلس الوزراء معلقة حتى البتّ بمصيره، وهناك ملفات اقتصادية ومعيشية داهمة تنتظر البحث والتنفيذ. وسبق جلسة أمس حديث عن إمكانية تشكيل هيئة اتهامية عدلية، تسمح بالتدخل في عمل البيطار، إلا أنه لم يتمّ بحث الموضوع في البرلمان.

وكان لافتاً تصريح لوزير الثقافة محمد مرتضى (يمثل حزب الله في الحكومة)، نفى فيه الكلام الذي ضجّ قبل أسبوع عن تهديده في جلسة مجلس الوزراء بأنه «سيتنزع مع وزير المال السابق النائب المدعى عليه بقضية انفجار المرفأ علي حسن خليل على كورنيش المنارة في بيروت»، متحدثاً أيا كان بتوقيفه. وقال مرتضى لقناة «أم تي في» المحلية: «لم نهدد ولا علقنا جلسات مجلس الوزراء ولا فرضنا بند قبع طارق البيطار على الحكومة، بل عرضنا ملاحظاتنا على أدائه لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ولم أهدد وزير الداخلية أو يصدر عني كلام حول التنزه». وأكد مرتضى أنه «إذا دعا ميقاتي إلى جلسة حكومية غداً، فسنحضرها».

وأعقبت تصريح مرتضى في إطار التهدئة، خصوصاً بعدما أعلن رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط، مساء أول من أمس الإثنين، بعد لقائه بري، الاتفاق على عدم الدخول في التصعيد، لأنه غير مفيد، وبعض الجهات، دولية وربما عربية، تريد ذلك». وكان جنبلاط برز على سؤال حول موقف حزب الله وحركة أمل من ضرورة تنحي القاضي البيطار.

من جهته استأنف البيطار عمله أمس في قصر العدل في بيروت، بعد تبلغه قرار الغرفة الأولى في محكمة التمييز رفض طلب الرد المقدم بحقه من النائبين علي حسن خليل وغازي زعيتر.

وشهدت الجلسة مصافحة بين النائبين، عن «القوات اللبنانية» بيار بو عاصي، وعن حركة أمل، هاني قبيسي، بعد أيام على اشتباكات يوم الخميس الماضي، التي أدت إلى مقتل سبعة أشخاص، واتهام أمل وحزب الله «القوات» بالتمهيد لاندلاع حرب أهلية في البلاد.

شرق غرب

اعتصام الخرطوم متواصل

دخل اعتصام محيط القصر الرئاسي في شارع القصر بوسط العاصمة السودانية الخرطوم، أمس الثلاثاء، يومه الرابع، من دون استجابة من الجيش بالتدخل وتنفيذ مطلب المعتصمين الرئيسي، بحل حكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك. ووسّع المعتصمون، أمس، مساحة الاعتصام، بالتمدّد إلى شوارع محاذية تم إغلاق بعضها. كما زادت أعداد الخيام المنصوبة في المنطقة.

(العربي الجديد)

مصر: رفض رفع الحصانة عن نائب مرتشٍ

رفض مجلس النواب المصري، أمس الثلاثاء، طلب النائب العام المستشار حمادة الصاوي الإذن برفع الحصانة عن عضو المجلس عن حزب «الوفد الجديد»، تامر عبد القادر، لاستكمال التحقيقات في القضية رقم 2033 لسنة 2021، المتهم فيها بتقاضي رشوة مالية من أحد المواطنين. وقال ممثل الأغلبية في البرلمان، أشرف رشاد، إن حزب «مستقبل وطن» يتمسك برفض طلب رفع الحصانة عن عبد القادر، بحجة توافر «شبهة كيدية» في الطلب.

(العربي الجديد)

أردوغان يريد شراكة رابحة مع الأفارقة

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، في ختام زيارته إلى أنغولا، مساء أول من أمس الإثنين، أن تركيا تنوي تعزيز العلاقات مع الدول الأفريقية «على أساس شراكة متكافئة ورابحة للطرفين، في إطار الاحترام المتبادل». وقال أردوغان أمام عدد من رجال الأعمال الأنغوليين: «نحن في تركيا نولي أهمية كبيرة وقيمة عالية للعلاقة الوثيقة التي نتمتع بها مع القارة الأفريقية».

(فرانس برس)

مالي: توجه للتفاوض مع جماعة تابعة لـ«القاعدة»

قال المتحدث باسم وزارة الشؤون الإسلامية في مالي، خليل كامارا، لوكالة «رويترز»، أمس الثلاثاء، إن الوزارة طلبت من «المجلس الإسلامي الأعلى»، وهي الهيئة الإسلامية الرئيسية في البلاد، إجراء محادثات سلام مع زعماء جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»، وهي الفرع المحلي لتنظيم «القاعدة». وأكد محمد كيمبيري، أحد المسؤولين الكبار في المجلس، أنه تم تكليف الأخير بالتفاوض مع زعماء الجماعة.

(رويترز)

غروسي ينتظر موعد سفره إلى طهران

قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافاييل غروسي (الصورة)، في تصريحات أمس الثلاثاء، إنه يتوقع قريباً إخطاره بموعد لسفره مجدداً إلى طهران، مضيفاً أن الوكالة تمكنت من صيانة الكاميرات في جميع المواقع النووية في إيران باستثناء مجمع تيسا كرج. وتُصنع في المنشأة الواقعة في المجمع بمدينة كرج مكوّنات لأجهزة الطرد المركزي ومعدات تخصيب اليورانيوم، وقد تعرضت للتخريب في يونيو/حزيران الماضي عندما تم إغطاء واحدة من أربع كاميرات تابعة للوكالة هناك. وقامت إيران بإزالة الكاميرات وفُقدت اللقطات التي كانت مسجلة على الكاميرا التي تعرضت للضرر.

(رويترز)

الحدث

تقترب التسويات في الجنوب السوري من نهايتها، بعد انضمام بلدات عدة إليها أخيراً، فيما لا يزال وضع بصرى الشام معلقاً، ووضعية «اللواء الثامن» غير واضحة. في المقابل، تمّ الإعلان في الشمال السوري، عن دمج ستة فصائل ضمن لواء «الفيلق الثالث»

تستكمل التسويات في درعا برعاية روسية (Getty)

تسويات الجنوب السوري

النظام يقترب من فرض سيطرته... ودمج فصائل شمالاً

أمين العاصي

شارفت قوات النظام السوري على الانتهاء من إجراء التسويات في بلدات ريف درعا الشرقي، جنوبي سورية، وفق «خريطة الحل» الروسية، بعد إجرائها تسويات مماثلة في الريفين الغربي والشمالي، مشرّعة الأبواب أمام النظام لفرض سيطرة كاملة على المحافظة. وتنصّ بنود التسويات، التي تتمّ تحت إشراف روسي، على تسوية وضع المنشقين والمتخلفين عن قوات النظام خلال سنوات الثورة، وتسليم عدد من السلاح وتفتيش شكلي لبعض المنازل بحضور الشرطة العسكرية الروسية.

بلدات تنتظر التسوية

وذكر الناشط الإعلامي أبو محمد الحوراني، في حديث مع «العربي الجديد» أن قوات النظام استكملت، أمس الثلاثاء، التسويات في بلدات الغارية الشرقية والغارية الغربية وخربة غزالة وناحتة والحراك وعلما والصورة في ريف درعا الشرقي، انضمت إلى نصيب وأم الميادن والنعيمة والمسيفرة وصيدا والطيبة والكرك الشرقي والسهوة وملحة الغريبة وملحة الشرقية. وأشار إلى أن هناك بلدات في طريقها إلى إجراء التسوية، وهي: بصرى الشام ومعربة وطيسيا وغصم وبصر الحرير وملحة العطش ومنطقة اللجاة، التي تضم تقريبا 10 بلدات وقرى صغيرة. وأفاد بأن عمليات التسوية «تجري من دون معوقات ومشاكل»، كاشفاً أنه في بلدة ناحتة، رفض شابان هذه التسويات وهما إسماعيل الشكري (الدرعان) وشقيقه محمد، وغادرا البلدة. وذكر أن قوات النظام سرقت محتويات منزلي الشابين ثم حرقتهما، وتمركزت على أطراف البلدة، بسلاحها الثقيل. وحول حركة السير، قال الحوراني إن كل الطرق التي تربط بين بلدات ومدن المحافظة مفتوحة أمام حركة المدنيين، مشيراً إلى أنه «لا توجد حالات اعتقال من قبل قوات النظام والأجهزة الأمنية».

وكانت عمليات التسوية في محافظة درعا قد بدأت مطلع الشهر الماضي، انطلاقاً من منطقة درعا البلد التي استعصت على قوات النظام، على الرغم من حصارها لنحو ثلاثة أشهر. وتدخّل الجانب الروسي وفرض ما سُمي بـ «خريطة حل» تتضمن إجراء تسويات للمطلوبين، وتسليم السلاح الفردي والمتوسط والقيام بعمليات تفتيش منازل بوجود روسي وشخصيات محلية، لضمان عدم قيام قوات النظام بعمليات نهب وتعفيش وانتقامات. وفي السياق، ذكر «تجمع أحرار حوران»، الذي يضمّ العديد من الصحافيين والناشطين الإعلاميين المهتمين بأخبار الجنوب السوري، أن جهاز المخابرات الجوية التابع للنظام أزال أول من أمس الإثنين، حاجزاً عسكرياً له وهو حاجز القوس الواقع عند قوس بلدة الغارية الشرقية بريف درعا، منوّهاً إلى أن قوات النظام أزالت العديد من الحواجز العسكرية في مدينة درعا، وعلى طول الطريق الدولي «دمشق - عمان» منذ مطلع شهر سبتمبر/ أيلول الماضي.

في المقابل، لم يصل قطار التسويات بعد إلى بلدة بصرى الشام، معقل «اللواء الثامن» بقيادة أحمد العودة، رجل روسيا في جنوب سورية. وكان الجانب الروسي طلب الأسبوع الماضي، سحب مجموعات هذا اللواء من بلدات ريف درعا الشرقي.

وشكّل الروس «اللواء الثامن» في منتصف عام 2018، من عناصر كانوا في فصائل المعارضة وأجروا تسويات مع النظام في ذلك العام، الذي شهد انتهاء المواجهات العسكرية في عموم الجنوب السوري بضغط روسي وإقليمي.

قصف في الشمال

على صعيد آخر، لا يزال الشمال الغربي من سورية عرضة لقصف جوي ومدفعي من الجانب الروسي والنظام، مع إعلان مصادر محلية أن قوات النظام قصفت أمس الثلاثاء، بصواريخ شديدة الانفجار منازل المدنيين والأراضي الزراعية في قرية قوقفين، بريف إدلب الجنوبي، ما أدى إلى مقتل مدني وإصابة آخرين. وطاول القصف بالمدفعية الثقيلة محيط قرية سرجة بريف إدلب الجنوبي، بينما نفذ الطيران الحربي الروسي ثلاث ضربات بصواريخ على مناطق متفرقة، جنوب غربي بلدة البارة في جبل الزاوية بنفس الريف.

في غضون ذلك، ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أنه أحصى منذ بداية العام الحالي وحتى منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول الحالي، أكثر من 24 استهدافا تعرضت له القوات التركية في سورية، عبر عبوات والغام واستهداف بصواريخ موجهة وصواريخ قصيرة المدى وإطلاق رصاص. وأكد المرصد مقتل 21 ضابطاً تركياً، وجرح 73 عنصراً، في العمليات التي حدثت في محافظة إدلب وفي ريف حلب الشمالي.

وفي سياق آخر في الشمال السوري، أعلن مجلس قيادة الغرفة الموحدة (عزم) عن اندماج كامل لستة فصائل، هي: جيش الإسلام والجبهة الشامية وفيلق المجد ولواء السلام وفرقة الملك شاه والفرقة 51، تحت مسمى الفيلق الثالث. وشُكلت غرفة «عزم» في يوليو/تموز الماضي، بانضمام عدد من فصائل «الجيش الوطني السوري» التابع للمعارضة، وهي: فيلق الشام قطاع الشمال، لواء السلام، الفرقة الثانية المشكلة من جيش النخبة، اللواء 113، فيلق المجد، الفرقة 13 المشكّلة من فرقة السلطان محمد الفاتح، لواء سمرقند، ولواء الوقاص.

رسم المشهد الفصائلي

ووضع الباحث السياسي في مركز «جسور» للدراسات عباس شريفة، في حديث مع «العربي الجديد» هذه الخطوة في سياق «إعادة رسم المشهد الفصائلي في الشمال السوري، بعد فشل المؤسسة العسكرية التابعة للحكومة المؤقتة في دمج هذه الفصائل في جسم عسكري واحد». وأشار إلى أن «هناك محاولات لإعادة هيكلة فصائل المعارضة من القواعد إلى الرأس، للوصول إلى كيان عسكري واحد ينهي الحالة الفصائلية». وشكّلت فصائل عدة أخيراً «الجبهة السورية للتحرير»، بعد خروجها من غرفة القيادة الموحدة «عزم». وضمّت الجبهة الجديدة كلاً من: فرقة المعتصم وفرقة الحمزة وفرقة السلطان سليمان شاه والفرقة 20 وصقور الشمال. وفي محافظة إدلب، تتمركز «الجبهة الوطنية للتحرير» التي تضم العديد من الفصائل المعارضة، وبذلك اختزل المشهد الفصائلي المعارض بثلاث تشكيلات في خطوة للوصول إلى تشكيل واحد يجمع الفصائل التي ترتبط بالجيش التركي.

> كل الطرق التي تربط بين بلدات ومدن محافظة درعا مفتوحة

> أعلن عن دمج 6 فصائل في الشمال تحت مسمى الفيلق الثالث

قتلى إيرانيون

أعلنت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أمس الثلاثاء، أنّ خلايا تنظيم «داعش» شنّت هجوماً مباغتاً على نقطة عسكرية للميليشيات الإيرانية في منطقة السيال، شمالي البوكمال. وأسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة عناصر على الأقل وجرح آخرين، إضافة لتدمير آليتين كانتا في النقطة.

متابعة

اجتماعات «اللجنة الدستورية»: المعارضة تقدّم ورقتها

قدّمت المعارضة السورية ورقتها في الجولة السادسة من مباحثات اللجنة الدستورية السورية في جنيف، تمحورت حول ادوار الجيش والامن

جنيف ـ العربي الجديد

بدأت اللجنة الدستورية السورية التي تعقد اجتماعات الجولة السادسة لها في مدينة جنيف السويسرية، أمس الثلاثاء، مناقشة مبادئ أساسية للدستور، قدّمت بصياغة محكمة من قبل المعارضة بعنوان الأمن والجيش والقوات المسلحة والاستخبارات. وعرضت المعارضة ورقتها المكونة من أربع مواد أساسية على الأطراف الأخرى للجنة الدستورية، وهم ممثلو النظام وممثلو المجتمع المدني، وعُقدت جلستان أمس لمناقشة الورقة المقدمة من قبل المعارضة. وأفادت مصادر مطلعة في المعارضة السورية لـ«العربي الجديد» بأن «النظام قدم في اليوم الأول (أول من أمس الإثنين) مبدأ يتعلق بسيادة الدولة. وعلى الرغم من المضامين التي فيها خلط ما بين المواضيع الدستورية والقانونية والسياسية والتي تحتاج إلى فرز، فضلاً عن سياقات زمانية غير مناسبة، إلا أن تقديمه الورقة ومناقشته كان تصرفاً استغرابياً». وأضافت أن «وفد النظام مارس الاستفزاز في أدنى حدوده على غير المعتاد، مما أدى لحصول نقاشات. في المقابل، قدمت المعارضة ورقة تتضمن رؤيتها لسيادة الدولة ووزعتها على الأطراف الأخرى». ومن المنتظر أن يتم عرض مبادئ دستورية من قبل ممثلي المجتمع المدني، اليوم الأربعاء، من أجل نقاشها في الجلسات، على أن تنتهي الجولة السادسة يوم الجمعة المقبل لتحديد النتائج والتوافقات، وتحديد خريطة زمنية لعقد الجولات اللاحقة. وإزاء الخلط الحاصل بين صياغة دستور جديد أو إجراء إصلاح دستوري، كشفت مصادر لـ«العربي الجديد» أن منهجية الاجتماعات في الجولة هي تقديم مبادئ أساسية للدستور بصياغات محكمة ضمن باب المبادئ الأساسية للدستور، فيتقدم كل طرف بمبداه ليتم نقاشه وتقديم وجهات النظر. ومن المفترض أن تتم صياغة التوافقات الحاصلة ضمن المناقشات الجارية للمبادئ المقدمة، ولكن حتى الآن من غير المعروف من الجهة التي ستقوم بصياغة تلك النقاط المشتركة والتوافقات في المبادئ الدستورية، وبتكليف من الأمم المتحدة أم من قبل الرئيسين المشاركين، أحمد الكزبري، ممثلاً عن وفد النظام، وهادي البحرة، ممثلاً عن وفد المعارضة.

وتضمنت ورقة النظام السوري مسائل عدة، وفق «عنوان المبدأ: سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة أراضيها»، ونصّت على أنه «يخضع للمساءلة القانونية كل من يتعامل مع أي طرف خارجي بأي طريقة غير شرعية تمس بهذا المبدأ، وتحرير الأراضي المحتلة واجب وطني مقدّس تضطلع به مؤسسات الدولة كافة، واستعادة هذه الأراضي هو حق ثابت غير خاضع للتنازل أو المساومة ولا يسقط بالتقادم، وبعد أي شكل من أشكال التعاون الذي يسهم في استمرار أو ترسيخ هذا الاحتلال خيانة عظمى».

كذلك تضمّنت الورقة الكلام الآتي: «تُعدّ أي مشاريع أو توجهات انفصالية أو شبه انفصالية مهما كانت صيغتها، مناقضة لمبدأ وحدة الأراضي السورية، ومخالفة لإرادة الشعب السوري. وينظم قانون الإدارة المحلية سلطات وصلاحيات مجالس الوحدات الإدارية. وللدولة السورية الحق الحصري في السيادة الكاملة على مجموع الإمكانات والموارد الطبيعية والثروات الباطنية في أراضيها كافة، بما في ذلك المحتلة منها، وفي الإشراف على استثمارها. وأي استغلال غير شرعي لها من قبل أي كان أو المساهمة في ذلك، هو سرقة لمقدرات الشعب يعاقب عليها القانون».

> سيعرض ممثلو المجتمع المدني اليوم الأربعاء مبادئ دستورية

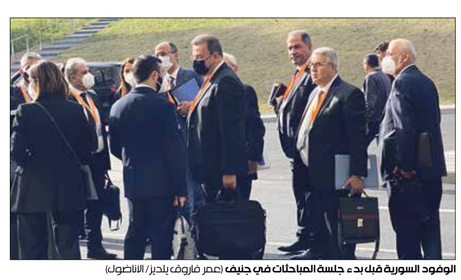
الوفود السورية قبيل بدء جلسة المباحثات في جنيف (عمر فاروق بلدير/ الأناضول)

وتألفت ورقة النظام المقدمة في المبدأ من ست نقاط، فيما تألفت ورقة المعارضة من أربع نقاط، وتضمنت «تلتزم الدولة ببناء مؤسسات الأمن والمخابرات لحفظ الأمن الوطني وتخضع لسيادة القانون والعمل وفقا للدستور والقانون وتلتزم باحترام حقوق الإنسان وتعمل وفقاً لأعلى المعايير». كذلك تضمّنت بنداً نصّ على أن «الأجهزة الأمنية مكلفة بحفظ الأمن والنظام العام وإنفاذ القانون وهي نفسها تخضع للقانون». وتأتي أعمال اللجنة الدستورية برعاية الأمم المتحدة ضمن إطار الحل السياسي للقضية السورية الممتدة منذ عام 2011، ووفقاً للقرار الأممي 2254 الصادر عام 2015. وينصّ القرار الأممي على تشكيل حكم انتقالي، وكتابة دستور يسبق إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهو ما قسم المفاوضات السورية إلى أربعة فروع، هي الحكم، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب. ويقود المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسن تسيير المفاوضات بين أطراف اللجنة الدستورية، فيما قاد سلفه ستيفان دي ميستورا جولات عديدة في جنيف، وامتدت لفترات طويلة، منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، من دون تحقيق أي تقدم.

تقرير

لا يمكن وضع الانتقادات التي صدرت عن عدد من النواب المصريين، أخيراً، بشأن توسع الحكومة في الاقتراض سوى في إطار شكلي، خصوصاً أن النظام يواصل عمليات الاقتراض

قروض مصر

انتقادات برلمانية لا تمنع التوسع الاقتراضي

القاهرة ـ العربي الجديد

شنّ عدد من أعضاء مجلس النواب المصري، أول من أمس الإثنين، هجوماً محدوداً على الحكومة لتوسعها في الاقتراض لحساب شركة «مصر للطيران» في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها الخطوط الجوية وحركة السياحة بشكل عام منذ بدء جائحة فيروس كورونا. لكن الانتقادات لم تمنع نواب الأكثرية من تمرير مريح لمشروع قانون يسمح لوزير المالية، محمد معيط، بضمان حصول الشركة القابضة لمصر للطيران على قرض بقيمة 5 مليارات جنيه (نحو 318 مليون دولار) من بنكين حكوميين تابعين للبنك المركزي المصري.

وركّزت الانتقادات على عدم إعلان الحكومة بشكل شفاف الموقف المالي لـ«مصر للطيران»، وغياب الأرقام تماماً عن مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء، وتعدد القروض السابقة لنفس الغرض من دون معرفة موقف الشركة من السداد.

إلا أن هذه المناقشات حجبت خلفها قرضاً ضخماً آخر، لم يعلق عليه النواب، ولم تبرره الحكومة بالشكل العلمي والاقتصادي المفترض، ليضاف إلى قائمة طويلة من القروض الضخمة التي تحصل عليها مصر منذ صعود الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، من دون إعلان شفاف وبالمخالفة للدستور والقانون أحياناً، وبصورة لا تضمن حق الأجيال المقبلة في معرفة طريقة السداد والإدارة المستقبلية لهذه الديون القياسية. وهذا القرض الأخير والذي وافق عليه المجلس من دون مناقشة، سيكون من فرنسا، بقيمة مليار و800 مليون يورو تقريباً، ستوجه إلى ما يسمى بالمشاريع «ذات الأولوية»، إذ غرض الاتفاق على البرلمان بعد الانتهاء من تحديد مصارفه وجدولة الحصول عليه بشكل كامل، بنحو أربعة أشهر، ليصبح الاتفاق في حكم الأمر الواقع، والعرض في حكم الإجراء الشكلي.

وفقاً للحكومة، ستُوجه أموال هذا القرض إلى مشروعات النقل في السكك الحديدية، والنقل البحري والطرقات، ومعالجة المياه، والأغذية الزراعية، وتسهيل نقل التكنولوجيا، والتطوير المهني للعمالة الماهرة وغير الماهرة. كما سيستخدم في مشروع توريد 55 قطاراً للخط الأول لمترو القاهرة بقيمة 776 مليون يورو خلال أربع سنوات، والمساهمة في مشروع إعادة تأهيل خط سكك حديد المنصورة دمياط بقيمة 95 مليون يورو، ومشروع إعادة تأهيل مترو أبو قير بقيمة 250 مليون يورو، ومشروع إنشاء خط سكك حديد السادات - وادي حلفا، وإنشاء خط سكك حديد الروبيكي - العاشر من رمضان - بلبيس بقيمة 250 مليون يورو، بالإضافة إلى عدد من المشروعات الخاصة بوزارتي الكهرباء والري.

ولم تكشف الحكومة خطتها لسداد هذا القرض، أو مدى إمكانية تمويل المبالغ المطلوبة من صناديق استثمارية أو بنوك محلية أو عالمية، الأمر الذي يتفق مع اتجاهها المعتاد، والذي أوصل الدين الخارجي إلى 131,5 مليار دولار خلال العام الماضي، بزيادة 14 في المائة عن سابقه، كما أن اختيار الجهات المقرضة والممولة للمشروعات يتم بصورة سرية ومن دون مبررات لطريقة اختيار تلك الجهات ودولها، في ظل رغبة النظام في توزيع مصادر الصفقات والاتفاقيات لتضمن تخفيف الضغوط السياسية عليه، خاصة من الدول الغربية الكبرى كألمانيا وبريطانيا وفرنسا.

ويبدو رقم الديون هذا العام مرشحاً لزيادة كبيرة، إذ تم توقيع اتفاقات بمليارات الجنيهات خلال الأشهر الخمسة الماضية فقط، وترصد «العربي الجديد»، ما تم إبرامه منها بشكل رسمي والتصديق عليه من مجلس النواب ورئيس الجمهورية.

الحلقة الأحدث قبل القرض الفرنسي، كانت اتفاق اقتراض من «البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية» مبلغ 200 مليون يورو لتمويل مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى.

وفي اتفاق ضخم مقسم على ثلاث شرائح، اقترضت مصر من الكويت 175 مليون دينار كويتي (أكثر من 580 مليون دولار) لتمويل مشروع محطة بحر البقر لتحسين جودة المياه التي افتتح السيسي مرحلتها الأولى منذ أسابيع. أما الاتفاق الأضخم هذا العام، فكان لصالح الهيئة القومية للإنفاق وشركة «جي بي مورغان يوروب ليمتد» بصفتها وكيل التسهيلات، وبنك «جي بي مورغان تشايس» فرع لندن بصفته المنظم الرئيسي والمفوض الأولي، ومؤسسات مالية أخرى بصفتها المقرضة الأصلية، وبلغ مليار و900 مليون يورو، ولم يتم مناقشة هذا القرض الضخم في مجلس النواب بشكل معلن من الأساس.

واستئنافاً للقروض الواردة من السعودية منذ عام 2016، بعد التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير، اقترضت مصر مليون ريال (نحو 267 ألف دولار) لمشروع إنشاء جامعة تحمل اسم الملك سلمان بن عبد العزيز، ضمن برنامج الملك سلمان لتنمية سيناء. وتضرب إجراءات جميع هذه القروض بعرض الحائط المادة 127 من الدستور، التي تشترط وجوب موافقة البرلمان على أي اتفاقية اقتراض قبل توقيعها من قبل الحكومة، وليس بعد الإبرام. وهذه الطريقة هي المعتادة مع البرلمان الموالي للنظام، باستخفاف وعدم اكتراث، وإهدار مبادئ الشفافية والرقابة وحق الأجيال القادمة في التعرف على تفاصيل القروض طويلة الأجل والكبيرة التي سترتب عليها التزامات ضخمة، هي سياسة معتادة من السيسي. وكان قد بدأها بتوقيع اتفاق القرض الروسي لتمويل مشروع الضبعة النووي عام 2015، الذي قالت الحكومة إنه يبلغ خمسة وعشرين مليار يورو وكشفت روسيا أنه زاد إلى خمسة وأربعين مليار منذ عامين، من دون الكشف عن تفاصيل تتعلق بالسداد أو حجم الفائدة، بدعوى احتجاج شركة «روس اتوم» الحكومية الروسية إلى مزيد من الأموال التي ترجمت إلى اتفاقية اقتراض، هي زيادة أسعار السلع والخامات والخدمات المرفقية الضرورية لإنشاء المفاعل المصري، قياساً بسعر السوق العالمية، بسبب تعويم الجنيه المصري في نهاية 2016، وليس زيادة أسعار التكنولوجيا والخبرات والأيدي العاملة الروسية نفسها. وتخضع تفاصيل القرض الروسي لتغيير دائم بين البلدين.

> تتعامل السلطة التنفيذية مع البرلمان في مصر باستخفاف

> تضرب إجراءات القروض بعرض الحائط المادة 127 من الدستور

شرق غرب

وزير الخارجية القطري يتسلم أوراق السفير المصري

تسلّم نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أمس الثلاثاء، نسخة من أوراق اعتماد السفير المصري لدى دولة قطر عمرو كمال الدين الشربيني. وتمنت الخارجية القطرية، على موقعها الإلكتروني، التوفيق للسفير الجديد، وللعلاقات الثنائية المزيد من التطور والارتقاء. وكانت قطر ومصر قد استأنفتا علاقاتهما الدبلوماسية في يناير/ كانون الثاني الماضي.

(العربي الجديد)

الكويت: قرار بالعفو في قضية اقتحام مجلس الأمة

أعلن نواب في مجلس الأمة الكويتي (البرلمان)، أمس الثلاثاء، صدور عفو أميري بحق كافة المتهمين في القضايا السياسية؛ وأبرزهم المتورطون في قضية اقتحام مجلس الأمة عام 2011 من نواب سابقين وناشطين سياسيين. ويُعتبر العفو من مخرجات «الحوار الوطني»، الذي عقد أخيراً بدعوة من أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الصباح، لإنهاء حالة التأزيم بين الحكومة ومجلس الأمة.

(العربي الجديد)

وزير تونسي سابق: إسرائيل قد لا تبقى عدواً

أثار تصريح لوزير الخارجية التونسي السابق، أحمد ونيس، أمس الثلاثاء، ضجة في تونس، بسبب قوله إنّ «إسرائيل ليست عدواً». وقال ونيس في حوار مع إذاعة «موزاييك» الخاصة: «إن غادرت إسرائيل الأراضي الفلسطينية وتوقفت عن التمييز لن تكون عدواً لتونس». وقال الأمين العام للتيار الشعبي، زهير حمدي في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ طرح الموضوع بهذا الشكل يعتبر خروجاً عن الإرادة الوطنية والشعبية التي تعتبر أنّ إسرائيل عدو.

(العربي الجديد)

تستضيف العاصمة الروسية موسكو، اليوم الأربعاء، لقاء حول أفغانستان، يضم دول الجوار، وتشارك فيه حركة «طالبان»، سيكون استكشافياً، لمعرفة مدى استعداد الحركة الأفغانية للعمل مع هذه الدول لمواجهة خطر الإرهاب، قبل أي اعتراف رسمي بها

مؤتمر موسكو

جيران أفغانستان يستطلعون فرص التعاون مع «طالبان»

موسكو ـ رامي القليوبي
كابول ـ صبغة الله صابر

تنطلق في العاصمة الروسية موسكو، اليوم الأربعاء، جولة جديدة من المحادثات الأفغانية في ما يعرف بـ«إطار موسكو»، تستمر أربعة أيام، بمشاركة ممثلين عن روسيا والصين وباكستان وإيران والهند، وحركة «طالبان» من أمس الإثنين، في بيان، أن «طالبان» هي الجهة الوحيدة التي ستشارك في اللقاء من أفغانستان، وأن الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي ورئيس المجلس الأعلى الوطني للمصالحة عبد الله عبد الله، لن يشاركا في المؤتمر، كما لم تتم دعوتهما من قبل موسكو.

من جهتها، أعلنت الولايات المتحدة، أول من أمس، أنها لن تشارك في مباحثات حول أفغانستان كانت مقررة أمس الثلاثاء في موسكو (صيغة الترويكا الموسعة)، بمشاركة روسيا والصين وباكستان. وأشارت وزارة الخارجية الأميركية إلى وجود «مشاكل لوجستية» منعت مشاركتها، لكنها اعتبرت أن المنتدى الروسي (الترويكا الموسعة) «منصة بنّاءة». وقال المتحدث باسم الوزارة، نيد برايس: «سيسعدنا أن نشارك في هذا المنتدى في المستقبل، لكن لا يمكننا أن نشارك هذا الأسبوع»، رافضاً توضيح ماهية المشاكل اللوجستية التي تحول دون مشاركة بلاده في المنتدى. وتحض الولايات المتحدة، المدعوة أيضاً إلى مؤتمر اليوم في روسيا، الأطراف الدوليين على عدم الاعتراف بحكومة أفغانستان، وتأمل ربط هذا الاعتراف بملفات أساسية، من بينها حقوق النساء والفتيات وحرية الإعلام. وكان ممثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشأن أفغانستان، زامير كابولوف، قد أكد في وقت سابق، أن مسؤولين من روسيا والولايات المتحدة والصين وباكستان سيجرون محادثات منفصلة في موسكو (أمس) للوصول إلى موقف موحد إزاء الوضع الجديد في أفغانستان.

ومنذ انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان بعد عقدين على غزوها لهذا البلد، وصعود «طالبان» إلى السلطة، تحول الوضع الأفغاني وتحدياته، خصوصاً الأمنية، إلى الشغل الشاغل للقوى العالمية، وفي مقدمها روسيا، التي يعتمد أمنها القومي بشكل مباشر على أمن حلفائها من بين الجمهوريات السوفييتية السابقة في آسيا الوسطى.

وتراهن موسكو، في لقاء اليوم، على استثمار اتصالاتها مع الحركة واستمرار عمل سفارتها في كابول، لضمان أمان حلفائها في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تضم كلا من روسيا وأرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، وهذه الأخيرة لها حدود مشتركة مع أفغانستان، وترفض حتى الآن الاعتراف بالحركة. وأول من أمس، أعلنت وزارتا الدفاع في روسيا وطاجيكستان أن ما يربو على خمسة آلاف جندي، أكثر من نصفهم روس، بدأوا تدريبات تجريها منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وتستمر 6 أيام، بعد سلسلة تدريبات أضيق نطاقاً أجرتها روسيا وحلفاؤها في آسيا الوسطى على حدود أفغانستان في أغسطس وسبتمبر/ أيلول الماضيين.

وتعليقاً على لقاء موسكو الأفغاني اليوم، توقع رئيس المركز الأوراسي للتحليل في العاصمة الروسية، نيكيتا ميندكوفيتش، أن تقدم «طالبان» خلال اللقاء كشف حسابها في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات، وهو ما ستعتمد عليه كيفية إقامة العلاقات مع حكومتها لتصريف الأعمال. وأوضح ميندكوفيتش في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «منذ وصول طالبان إلى السلطة، تواجه موسكو والمجتمع الدولي قضية كيفية بناء العلاقات مع السلطة الجديدة، ولذلك فإن وفد الحركة سيقدم كشف حساب في هذين المجالين، حيث سيعتمد الاعتراف بطالبان وإقامة علاقات تجارية معها، على التقدم الذي تحققه فيهما». ورأى أنه «لن يكون هناك اعتراف فوري بالحركة، لكن خطواتها الإيجابية في المرحلة الحالية ستمهد لمناقشة القضايا التجارية، خصوصاً أن السلطات الجديدة تحتاج إلى مواجهة قضية نقص الغذاء والطاقة مع اقتراب الشتاء». واستبعد ميندكوفيتش احتمال تعزيز روسيا تعاونها مع «طالبان» في حال ثبت استمرار اتصالاتها مع التنظيمات المتطرفة، معتبراً أنه «صحيح أن الحركة تكافح داعش، ولكن هناك مؤشرات لتعاونها مع تنظيم القاعدة وحركة أوزبكستان الإسلامية، ومن المستبعد أن تدعم روسيا من يتعاون مع الإرهابيين».

وحول دور ملف حقوق الإنسان في الاعتراف الروسي بـ«طالبان»، أوضح ميندكوفيتش أن «روسيا تعتبر أنه يجب توفير أقصى الإمكانات لجميع سكان البلاد، ولكنه ليس من حقّها أن تفرض على أفغانستان رؤيتها للنظام الداخلي للدولة، كما أنها تأمل ألا تعود طالبان إلى الممارسات الدينية المتشددة المعتمدة في تسعينيات القرن الماضي». من جهته، قلّل الخبير في المجلس الروسي للشؤون الدولية، كيريل سيميونوف، من أهمية لقاء موسكو من حيث جدية تناوله قضايا مكافحة الإرهاب، مستبعداً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «ينتج الغوص في هذه المسألة بعمق، لأن الحركة ستكون ممثلة بنائب رئيس الوزراء، عبد السلام حنفي، وعلى الأرجح فإنه لن يجري الحديث في جوهر الأمور، بل سيقتصر اللقاء على إصدار دعوات وتأكيدات». وأرجح سيميونوف حرص روسيا على العمل مع «طالبان»، إلى اعتقادها بأن الحركة قادرة على احتواء المخاطر الآتية من التنظيمات الإرهابية المنتشرة في أفغانستان.

وكانت وزارة الخارجية الروسية قد استبقت المحادثات الأفغانية، بالتشديد على أهمية التزام «طالبان» بمنع التنظيمات الإرهابية من استخدام الأراضي الأفغانية كمنصة لهجماتها تنفيذاً لاتفاق الدوحة الذي تمّ التوصل إليه في فبراير/شباط 2020، بين الحركة والولايات المتحدة في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. وأكد نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي سيرومولوتوف، أن روسيا لم يتوفر لديها حتى الآن ما يؤكد أو ينفي حفاظ «طالبان» على اتصالاتها مع «القاعدة» أو قطعها. وقال سيرومولوتوف في حوار مع وكالة «تاس» الروسية الرسمية للأنباء، نشر أول أمس الإثنين: «ننطلق من أن السلطات الأفغانية الجديدة لن تسمح باستخدام أراضي هذا البلد لأي مجموعات إرهابية، بما فيها القاعدة، لممارسة النشاط غير المشروع، وهو ما ينبع من أحكام اتفاق الدوحة المبرم في 29 فبراير والذي صادق عليه مجلس الأمن الدولي. بذلك نأمل في التحقيق الفعلي للبيانات المذكورة لطالبان».

من جهتها، لفتت صحيفة «إينتارو» الإلكترونية الروسية، إلى أنه بعد مرور شهرين على تولي «طالبان» زمام السلطة، لم يتضح للدول المجاورة في آسيا الوسطى حتى الآن ما إذا كانت الحركة قادرة على ردع التنظيمات الإرهابية من دون دعم خارجي. ونقلت الصحيفة عن المتحدث باسم «طالبان» ذبيح الله مجاهد، قوله إن السلطات الأفغانية الحالية تسعى للدفع بالعلاقات مع روسيا وتحترم مصالحها الإقليمية.

وفي مؤشر على قلق الكرملين من تفاقم الوضع في أفغانستان وآسيا الوسطى، عقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الأسبوع الماضي، لقاء بنظام مؤتمر الفيديو مع قادة الأجهزة الاستخبارية لبلدان رابطة الدول المستقلة، حذّر خلاله من تدفق المسلحين من أصحاب الخبرة القتالية من العراق وسورية إلى أفغانستان، ومحاولتهم زعزعة الوضع في الدول المجاورة وصولاً إلى بدء التوسع المباشر.

وتعود أولى الاتصالات بين الخارجية الروسية و«طالبان» إلى 2015، حين عملت موسكو على تحرير الطيار الروسي الأسير، سيرغي سيفاستيانوف، كما أن علم روسيا بقتال «طالبان» ضد «داعش» مهّد الطريق لتعاون تكتيكي بين أعداء الأمس.

سيطرت الحركة على كابول في 15 أغسطس الماضي (Getty)

اعلنت الولايات المتحدة عدم مشاركتها في لقاءات موسكو

لافروف: روسيا لم تناقش الاعتراف حاليا بـ«طالبان»

سيرة

وجه آخر للإخفاق الأميركي

استقالة زلماي خليل زاد

يعدّ زلماي خليل زاد، الذي استقال من منصبه مبعوثاً أميركياً إلى أفغانستان، الوجه الآخر للإخفاق الأميركي

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية، أول من أمس الإثنين، استقالة المبعوث الأميركي إلى أفغانستان، زلماي خليل زاد، من منصبه، وهو ما أكده خليل زاد، أمس الثلاثاء، بنفسه، بعدما تعهد بالاستفاضة حول تجربته وما رافقها من أحداث أوصلت إلى الانسحاب الأميركي الفوضوي والدموي من أفغانستان، نهاية شهر أغسطس/آب الماضي، خلال الأيام والأسابيع المقبلة. ويعتبر زلماي خليل زاد، من المسؤولين الكبار القلائل من عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، الذين أبقتهم إدارة الرئيس جو بايدن في مناصبهم بعد وصولهما إلى السلطة في يناير/كانون الثاني الماضي. وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أمس، أنه من غير الواضح ما إذا كان الرجل قد طُلب منه الاستقالة، أم أنه استقال بقرار منه. لكن شبكة «سي أن أن» نقلت عن مصدر مطلع، قوله إن خليل زاد كان يعتزم الاستقالة من المنصب في مايو/أيار الماضي، لكنه وافق على البقاء لفترة أطول، بناء على طلب الإدارة الديمقراطية. ومايو الماضي، كان الموعد الذي سبق أن حدّدته إدارة ترامب للانسحاب الأميركي من أفغانستان، بناء على اتفاق وصفته بـ«التاريخي» أبرمته مع حركة «طالبان»، في فبراير/شباط 2020، بعد مفاوضات أجرتها مع الحركة في الدوحة. وفي كل الأحوال، سيبقى خليل زاد، الوجه الدبلوماسي الأميركي لأبرز الإخفاقات الأميركية منذ عقود، ومنذ حرب فيتنام، وسيُجَمّله الكثيرون وزر الإخفاق العسكري الأميركي والأطلسي في أطول حروبه، علماً أن هذا الإخفاق هو ثمرة سوء الإدارة الأميركية لعقدين من الحرب، وإلحاح ترامب على اقتناص «صفقة» خارجية، مهما كانت في عهده، من بوابة أفغانستان.

وأعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في بيان، أن نائب خليل زاد، توماس ويست، الذي كان مستشاراً للبيت الأبيض حين كان بايدن نائباً للرئيس الأسبق باراك أوباما، سيتسلّم منصب المبعوث. وويست قاد أيضاً صياغة الاستراتيجية الأفغانية لفريق بايدن الرئاسي الانتقالي، وعمل مع خليل زاد لأشهر. وكان ويست قد رافق نائب مدير وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية «سي آي إيه» إلى الدوحة في وقت سابق خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول الحالي، للقاء وفد من «طالبان»، هو الأول من نوعه بينها وبين واشنطن بعد سيطرتها على الحكم. وإعلان حكومتها لتصريف الأعمال. كما زار ويست كابول نهاية أغسطس الماضي، مع مدير الوكالة ويليام بيرنز، حيث عُقد لقاء سرّي مع «طالبان». وفي كتاب الاستقالة الذي أرسله إلى بلينكن، دافع خليل زاد عن الجهود التي بذلها للسلام الأفغاني، مقراً في الوقت نفسه بفشلها، ومؤكداً أنه يريد التنحي خلال هذه «المرحلة الجديدة» من السياسة الأميركية إزاء أفغانستان. وقال الدبلوماسي الأميركي في كتاب استقالته، إن «الاتفاق السياسي بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان لم يسر كما كان مخططاً له»، مضيفاً أن «أسباب ذلك معقدة للغاية، وسوف تشاطر وإياكم أفكاري في الأيام والأسابيع المقبلة». وكانت الحكومة الأفغانية السابقة، في عهد الرئيس أشرف غني، الذي فرّ من البلاد مع اقتراب «طالبان» من السيطرة على كابول، في أغسطس الماضي، قد اتهمت خليل زاد مراراً بالتحيّز لمصلحة «طالبان»، منذ أن بدأت مفاوضات واشنطن معها في 2019. لكن وسائل إعلام أميركية نقلت عنه قوله في وقت سابق، إن تلكؤ حكومة كابول (السابقة) وغني، في عملية الحوار مع الحركة، هو ما أوصل إلى تسلم «طالبان» الحكم. ونقلت «واشنطن بوست»، أمس، عن مصادر مطلعة على أفكار خليل زاد، اعتباره أن الاتفاق مع الحركة، ليس هو ما أوصلها إلى السيطرة على أفغانستان، بل قرار واشنطن في عهد ترامب وبايدن، المضي قدماً في الانسحاب، على الرغم من إخفاق «طالبان» في الالتزام بمعظم بنود الاتفاق.

وناقض خليل زاد نفسه في بيان الاستقالة، بعدما كان قد قدّم حتى آخر لحظة، تقييمات مغلوطة، لمدى قوة «طالبان». وفي جلسة استماع أمام الكونغرس، في مايو الماضي، وصف خليل زاد التقديرات الاستخبارية وأنباء هجمات «طالبان» والخشية من تقدمها، بأنها «مبالغ فيها». وحين كانت «طالبان» تقترب من كابول، حاول خليل زاد التفاوض مع الدول المجاورة، لا سيما باكستان، لانتزاع انسحاب أميركي مشرّف.

ويؤخذ على خليل زاد، إدارته للمفاوضات بـ«استقالية» قد تعود إلى أصوله الأفغانية. فهذا الدبلوماسي الأميركي المخضرم، وُلد قبل 70 عاماً في أفغانستان، وهو يتحدّر من مزار الشريف (شمال أفغانستان) ويجيد لغتي الباشتو والداري. وكان خليل زاد، قد ارتاد في أفغانستان المدرسة ذاتها التي درس فيها غني، وتوجه الاثنان إلى الدراسة لاحقاً في الولايات المتحدة. وعمل خليل زاد، حين كان أستاذاً في جامعة كولومبيا، مع إدارة الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، في بداية الدعم الأميركي للمجاهدين الأفغان ضد الحكم السوفييتي في أفغانستان. وانضم الرجل إلى الخارجية الأميركية في عهد رونالد ريغان، لتقديم استشارات حول السياسة الأفغانية. تقلّد مناصب رفيعة في عهد الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش، إذ عيّن سفيراً للولايات المتحدة في كابول ثم في بغداد ثم في الأمم المتحدة، وأمضى عهد أوباما، بعيداً عن المناصب الحكومية.

عيّن جو بايدن توماس ويست خلفاً لزلماي خليل زاد

(العربي الجديد)

قاد خليل زاد مفاوضات مع «طالبان» في الدوحة (Getty)

شرق غرب

تركيا: أمر باعتقال 158 شخصاً مرتبطين بغولن

أمر الادعاء في تركيا باعتقال 158 مشتبهاً فيهم بينهم 33 جندياً في الخدمة، للاشتباه في صلتهم بفتح الله غولن (الصورة)، زعيم حركة الخدمة، المصنفة إرهابية من قبل أنقرة. وقالت وكالة «الأناضول» إنه ألقي القبض على 97 شخصاً حتى الآن. ومن بين المطلوب القبض عليهم 110 من طلاب الكليات العسكرية الذين فصلوا في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، بالإضافة إلى 48 من أفراد الجيش العاملين والسابقين.

(الأناضول)

أنقرة ترفض بيان 10 سفراء حول عثمان كافالا

أبلغت وزارة الخارجية التركية ممثلين دبلوماسيين لـ10 دول، أمس الثلاثاء، رفضها بيانهم المشترك الذي صدر أول من أمس الإثنين، وطالب بالإفراج عن رجل الأعمال عثمان كافالا، المسجون منذ 2017، بتهمة الضلوع في محاولة الانقلاب الفاشلة في 2016. وأشارت الوزارة، في بيان، إلى استدعاء وإبلاغ الممثلين الدبلوماسيين لبعثات الولايات المتحدة وألمانيا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وهولندا والسويد وكندا والنرويج ونيوزيلندا برفض بيانهم بعد وصفه بـ«غير المسؤول»، وبأنهم «ينتهكون سيادة القانون واستقلال القضاء».

(الأناضول)

تحذير أممي من تخفيف الضغط على قادة ميانمار

حذر مقرر الأمم المتحدة المستقل المعني بميانمار، توماس أندروز، من مغبة تخفيف الضغط على قادة الانقلاب العسكري في ميانمار، بعد إعلانهم، أول من أمس الإثنين، عن عزمهم إطلاق سراح أكثر من 5 آلاف من السجناء المناهضين للانقلاب. وقال أندروز في بيان إن «إعلان قادة الجيش عن خطط لإطلاق سراح السجناء السياسيين لا يعود إلى حدوث تغيير في سلوكهم، وإنما إلى الضغوط المتنامية على عليهم».

(الأناضول)

ماكرون يريد الإعلان عن بناء 6 مفاعلات نووية

ذكرت صحيفة «لو فيغارو» الفرنسية أول من أمس الإثنين أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة) يرغب في أن يعلن قبل عيد الميلاد عن تشييد ستة مفاعلات نووية جديدة تعمل بالماء المضغوط. وأوضحت الصحيفة أن الارتفاع الشديد في أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا وتأثير ذلك على الإنفاق المنزلي على الطاقة، قبل ستة أشهر من الانتخابات الرئاسية الفرنسية، كان لهما أثر كبير في اتخاذ قرار تشييد المفاعلات الجديدة.

(رويترز)

سفن صينية وروسية تبحر معاً في مضيق اليابان

قالت الحكومة اليابانية إن مجموعة من عشر سفن حربية من الصين وروسيا أبحرت معاً في مضيق تسوغارو الذي يفصل بحر اليابان عن المحيط الهادئ، وإنها تتابع الموقف عن كثب. وأوضح متحدث باسم وزارة الدفاع أنه لم يحدث انتهاك للمياه الإقليمية اليابانية ولم تكسر السفن أي قواعد دولية بمرورها.

(رويترز)

الحدث

توتّر الكوريتين: تجربة صاروخية شمالية جديدة

واصلت كوريا الشمالية تجاربها الصاروخية، التي كثّفتها في الشهرين الماضيين، بعد إعلان قيادة الجيش الكوري الجنوبي، أن يونغ يانغ أطلقت صاروخاً بالستياً، فجر أمس الثلاثاء، من دون أن تحدّد ما إذا كان أُطلق من غواصة أو من بارجة، اختبار تحت الماء، كما في معظم الاختبارات السابقة. وجاء الإطلاق بعد اجتماع عُقد أول من أمس الإثنين، بين مبعوثي الولايات المتحدة سونغ كيم وكوريا الجنوبية فنوه كيو دوك في واشنطن لمناقشة الأزمة النووية مع كوريا الشمالية. كما أدت التجربة إلى إلغاء رئيس الوزراء الياباني الجديد فوميو كيشيدا، فعاليات ضمن حملته الانتخابية. وأفادت هيئة الأركان المشتركة في كوريا الجنوبية، أن الصاروخ انطلق حوالي الساعة 10:17 صباحاً بالتوقيت المحلي من حول مدينة سينبو، حيث تُبقي كوريا الشمالية على غواصات ومعدات لاختبار إطلاق صواريخ بالستية من غواصات. وأضافت في بيان «يتابع جيشنا الموقف عن كثب ويبقى على جاهزيته بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة تحسباً لأي إطلاق محتمل آخر». وعقد مجلس الأمن القومي في كوريا الجنوبية اجتماعاً طارئاً وعبّر عن «أسفه العميق» إزاء إطلاق الصاروخ، وحث كوريا الشمالية على استئناف المحادثات. ودانت قيادة منطقة المحيطين الهندي والهادئ في الجيش الأميركي، التجربة الجديدة، معتبرة في بيان أن «الصاروخ يزعزع الاستقرار، لكنه لا يمثل تهديداً فورياً للولايات المتحدة أو لحلفائها». وقال مصدر عسكري أميركي إن الصاروخ قطع مسافة تتراوح بين 430 و450 كيلومتراً على ارتفاع نحو 60 كيلومتراً. وفي طوكيو، قال كيشيدا إنه تم رصد صاروخين بالستيين و«من المؤسف» أن كوريا الشمالية أجرت سلسلة من الاختبارات الصاروخية في الأسابيع الأخيرة. وألغى كيشيدا فعاليات مقررة ضمن حملته الانتخابية في شمال اليابان. وحصلت التجربة في وقتٍ كان من المقرر أن يلتقي في سيول مديري أجهزة المخابرات من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان لمناقشة المواجهة مع كوريا الشمالية وأمور أخرى، حسب ما ذكرت وكالة «يونهاب». وفي العاصمة الكورية الجنوبية أيضاً، تجمّع ممثلون لمئات الشركات الدولية والجيوش المختلفة في افتتاح مراسم المعرض الدولي للفضاء والدفاع، وهو أكبر معرض دفاعي تقيمه كوريا الجنوبية ويعرض مقاتلات من الجيل المقبل، وطائرات هليكوبتر هجومية وطائرات مسيرة وأسلحة متطورة أخرى، إلى جانب صواريخ فضائية وتصاميم لمركبات فضاء مدنية. وتستعد كوريا الجنوبية لاختبار إطلاق أول مركبة فضاء من تصنيعها، غداً الخميس.

(فرانس برس، رويترز)

كوري جنوبي يتابع التجربة الصاروخية الشمالية في سيول (النوني واللس/فرانس برس)

متابعة

مخاوف من انفصال وارسو

الصدام الأوروبي ـ البولندي

يتدهور الوضع بين الاتحاد الأوروبي وبولندا، إحدى أبرز دوله شرقي القارة، بعد قرار المحكمة الدستورية البولندية في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، منح القانون البولندي الأولوية على حساب القوانين الأوروبية. ويتعلق الأمر خصوصاً بمواضيع مرتبطة بحقوق الإنسان، بدءاً من المهاجرين واللاجئين، مروراً بموضوع استقلالية المحاكم والحريات الإعلامية، وصولاً إلى حقوق المثليين. وأظهر الأوروبيون تشدّداً متزايداً، مع إعلان رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، أمس الثلاثاء، أن المفوضية تقيّم خياراتها بشأن الردّ على قرار المحكمة الدستورية البولندية، مشيرة إلى أن الاتحاد الأوروبي سيتخذ إجراءً بهذا الصدد. وأضافت أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ الفرنسية، قبيل كلمة مانيوس موراويسكي رئيس وزراء بولندا: «تقيّم المفوضية الأوروبية بعناية في الوقت الراهن هذا الحكم». وقالت «يمكنني القول إنني قلقة للغاية. فهذا القانون يشكك في الركائز التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي، إنه تحد مباشر لوحدة النظام القانوني الأوروبي». لكن موراويسكي اعتبر أن قرار المحكمة البولندية أصبح موضوعاً «لسوء تفاهم أساسي». وأشار إلى أنه «لو سمعت بأن المحكمة الدستورية في دولة أخرى عضو بالاتحاد الأوروبي ألغت، أو أعلنت بطلان، معاهدات الاتحاد لاندهشت لكنني كنت سأحاول التحقق».

وتخشى أوروبا من أن يكرّس الحكم البولندي مساراً انشقاقياً جديداً، بعد انفصال بريطانيا، ويأتي في صميم هذا الشقاق، السؤال حول الجهة صاحبة السلطة الكبرى داخل الكتلة المكونة من 27 دولة، الدولة أو الاتحاد القارّي. وهو السؤال الذي أدى إلى خروج بريطانيا، مثيرة التساؤلات حول انفصال مماثل، لدول في الشرق الأوروبي ووسطه، مثل بولندا والمجر.

ويحاول حزب «القانون والعدالة» اليميني في وارسو التمايز عن أوروبا في ظلّ تنامي موجة اللجوء على الحدود مع بيلاروسيا، الدولة غير العضو في الاتحاد الأوروبي. واعتمد البرلمان البولندي تشريعاً يوم السبت الماضي، يسمح بالرفض التعسفي لطلبات لجوء المهاجرين. وقالت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن التشريع «يقوض الحق الأساسي في طلب اللجوء المنصوص عليه في القانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي».

(رويترز، أسوشييتد برس)

رصد

ترامب يناور لعرقلة تحقيقات الكونغرس

رفع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب دعوى قضائية ضد لجنة برلمانية تحقق في الهجوم على مبنى الكونغرس، مطالباً بعدم كشف السجلات الرئاسية

يواصل الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، مناوراته في سبيل عرقلة عمل اللجنة البرلمانية التي تحقق في هجوم السادس من يناير/كانون الثاني الماضي على مبنى الكونغرس وتركز على الدور الذي أدّاه ترامب في ذلك. واحتدّ إجراءات الأخير في هذا السياق، رفع دعوى قضائية على اللجنة لمنع نشر وثائق اقتحام الكونغرس. يأتي ذلك في وقت يرفض مسؤولون سابقون في إدارته، على رأسهم ستيف بانون الذي سبق أن شغل منصب كبير مستشاري الرئيس للشؤون الاستراتيجية، المثول أمام اللجنة التي استدعتهم للإدلاء بشهاداتهم، وذلك بدفع ضمني من ترامب. في هذه الأثناء، يسعى الديمقراطيون في مجلس الشيوخ اليوم الأربعاء لتخطي عرقلة محتملة من الجمهوريين من أجل المضي بمناقشة مشروع لإصلاح القانون الانتخابي الفيدرالي، بعد الجدل الذي أثارته الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وجاءت بجو بايدن إلى البيت الأبيض، ما دفع ترامب ومناصريه إلى الترويج لحملة واسعة حول تزوير الانتخابات. ورفع ترامب، أول من أمس الإثنين، دعوى قضائية في المحكمة الجزائية في واشنطن، لمنع نشر الوثائق والمستندات المرتبطة بوقاعة اقتحام الكونغرس في يناير الماضي، ودفع بأن أعضاء اللجنة قدموا طلباً غير قانوني للحصول على سجلاته في البيت الأبيض. يشار إلى أن المحكمة العليا الأميركية تحمي حق الرؤساء في الحفاظ على سرية بعض الوثائق والمناقشات، وهو ما يعرف بـ«الامتياز الرئاسي». ويمتلك الرئيس المتواجد في المنصب صلاحية البت في تطبيق هذا الحق وليس الرئيس السابق. وقال جيسي بينول، محامي ترامب في الدعوى القضائية، إن «طلبات اللجنة المعنية بالتحقيق في اقتحام الكونغرس بشأن الحصول على الوثائق غير مسبوقة في ما يتعلق بحجمها ومداها وليس لها أي غرض تشريعي مشروع». ووصف فريق ترامب رفض بايدن، حماية الوثائق بأنه «حيلة سياسية لاستبعاب حلفائه الحزبيين»، بحسب وكالة «أسوشييتد برس». وتصف خطوة ترامب على أنها «تحدّ» لبايدن الذي لم يصدر قراراً بمنع نشر الوثائق المشار إليها. وتعليقاً على خطوة ترامب، قالت ليز تشيني العضو باللجنة، وهي جمهورية من ولاية وايومنغ، وبيني نوسون، وهو عضو ديمقراطي باللجنة من ولاية مسيسيبي، في بيان، إن ترامب يريد «تأخير وعرقلة» التحقيق. وأضافا أنه «من الصعب تصور ما هو أكثر أهمية للناس من السعي للحصول على إجابات بشأن هجوم على ديمقراطيتنا ومحاولة إبطال نتيجة انتخابات».

وكان يفترض أن يكون الأسبوع الماضي حاسماً للجنة البرلمانية التي تحقق في هجوم الكونغرس، إذ كان من المقرر أن تستمع اللجنة لإفادتي ستيف بانون المستشار السابق للمليادير الجمهوري والمستشار الأمني السابق كاش باتيل الخميس الماضي، وفي اليوم التالي رئيس الأركان السابق مارك ميدوز ودان سكافينو، المسؤول السابق عن شبكات التواصل الاجتماعي. لكن لم يحضر أي منهم بعدما أثار ترامب حق السلطة التنفيذية بالإبقاء على سرية معلومات محددة، لمنعهم من الإدلاء بشهاداتهم.

وبدفع كل ذلك البيت الأبيض لإصدار بيان أول من أمس، قال فيه إنه «لا أساس لتجنب ستيف بانون الإدلاء بشهادته، كما أن تحجج ترامب «بالامتياز الرئاسي» غير مبرر. وأضاف البيان أن بايدن لن يوقف نقل الوثائق من الأرشيف الوطني إلى لجنة الكونغرس. ويلاحق ستيف بانون بتهم جنائية بعرقلة عمل الكونغرس، بموجب قانون صدر في 1857 وينص على اعتبار ذلك جريمة فيدرالية يعاقب عليها بالسجن لمدة يمكن أن تصل إلى 12 شهراً.

في غضون ذلك، يواصل الديمقراطيون في مجلس الشيوخ مساعيهم من أجل المضي بإصلاح قانون الانتخابات الفيدرالي بعد ما خلفته انتخابات نوفمبر الماضي من جدل، كان وراءه بشكل أساس ترامب وأنصاره وبعض القرارات التي اتخذتها ولايات تابعة للجمهوريين. وفي السياق، قال زعيم الأغلبية الديمقراطية في المجلس، تشاك شومر، أول من أمس، إنه من المرجح أن يجري مجلس الشيوخ تصويتاً اليوم الأربعاء بشأن ما إذا كان سيناقش تعديل قانون الانتخابات الفيدرالي، وحث الجمهوريين على عدم عرقلة هذا الإجراء. ولفت شومر إلى مشروع قانون لتوسيع حق وصول الناخبين إلى الاقتراع عبر البريد وخطوات أخرى.

في سياق متصل، قال رون واتكينز، إحدى أبرز الشخصيات في حركة «كيو أنون» اليمينية المتطرفة، التي تُردد مزاعم ترامب بأنه فاز في الانتخابات، أول من أمس، إنه سيترشح للكونغرس في ولاية أريزونا «بعدما كانت الولاية في طليعة معركة الجمهوريين بشأن نتائج انتخابات 2020». وأضاف واتكينز، المروّج البارز للادعاءات بأن الرئاسة سُرقت من ترامب، أنه يريد «إصلاح الانتخابات من داخل الكونغرس».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

تُصنّف خطوة دونالد ترامب على أنها تحدٍّ لجو بايدن

الانتخابات الرئاسية الفرنسية

إريك زيمور الوجه الجديد لليمين المتطرف

يُعتبر الصحافي إريك زيمور، الوجه الجديد لليمين المتطرف في فرنسا، معتمداً على مواقف معادية للمسلمين، ويطالب بترحيل خمسة ملايين عربي ومسلم

بشير البكر

كان اليمين الفرنسي المتطرف حاضراً في السباق إلى كرسي الرئاسة منذ أكثر من أربعة عقود. وجرت العادة، في السابق، أن يتقدم زعيم هذا التيار والأب المؤسس جان ماري لوبان لمنافسة مرشحي أكبر حزبين سياسيين، اليمين التقليدي والاشتراكيين. لم يكن أحد يحسب حساباً فعلياً لزعيم تنظيم «الجبهة الوطنية» العنصري، الذي كان منبوذا من الوسط السياسي والرأي العام، حتى تمكن لوبان في انتخابات عام 2002 من أن يتجاوز مرشح الحزب الاشتراكي ليونيل جوسبان، وينتقل إلى الدورة الثانية في مواجهة مرشح اليمين التقليدي جاك شيراك، الذي فاز بولاية رئاسية ثانية بنسبة عالية جداً. ورغم أن لوبان تعرّض لهزيمة ساحقة، فإنه حقق فوزاً معنوياً كبيراً لا يقدّر بثمن، وهو الوصول للدور الثاني. ولن يكون ذلك حكراً عليه، بل إن خليفته الابنة مارين نجحت في ذلك، وتنافست مع إيمانويل ماكرون في الدورة الثانية في 2017. وفي حين أنها خسرت الجولة، فإنها حققت نسبة من الأصوات بلغت 34 في المائة.

وكعادة هذه العائلة التي لا تعترف بالهزيمة، وتكرر المواجهة، فإن مارين لوبان تعد العدة للمواجهة في الانتخابات الرئاسية في إبريل/نيسان المقبل. وفي آخر استطلاع للرأي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 18 في المائة، بعد ماكرون الذي حاز نسبة 25 في المائة. ولكن معركتها ليست سهلة هذه المرة، فهي تواجه منافساً يأتي من ذات المعسكر، لكن بمواصفات وأسلحة مختلفة، وخطاب يتجاوز ذلك الذي عاشت عليه أسطورة آل لوبان، واضطرت إلى تعديله في العقد الأخير، إلى حد أن مارين لوبان طردت والدها من الحزب الذي أسسه لتسقط عنه صفة التطرف، وعدلت اسمه إلى «التجمع الوطني».

خصم مارين لوبان هو الصحافي إريك زيمور، صاحب الآراء الشعبوية التي لا تنفك تصدم الأوساط كافة، اليمين المتطرف والتقليدي، واليسار والوسط. هو نسخة فجة جداً من الشعبوية، يساعد في انتشارها أنه نجم إعلامي يعمل في عدة قنوات تلفزة، ومنها «سي نيوز» واسعة الانتشار، ويكتب في صحيفة «لوفيغارو»، ومؤلف مثابر على تأليف الكتب التي تلقى إقبالاً واسعاً، وهو كاتب ذو ثقافة واسعة بفضل دراسة عميقة للتاريخ والعلوم السياسية. وزيمور قادر على تزويج المتناقضات، وخلخلة الحقائق، وطرح ثيمات تعتبر من المحرمات حتى وقت قريب. فهو مثلاً لا يكف عن مديح المارشال فيليب بيتان الذي تعاون مع النازية في الحرب العالمية الثانية، ووافق على إرسال اليهود الفرنسيين إلى أفران الغاز. يقول زيمور كل يوم ما لا يستطيع أن يقوله أي سياسي فرنسي عن العرب والمسلمين في فرنسا. يسميهم المستوطنين، كما وصف المهاجرين القصّر غير المصحوبين بذويهم بأنهم «لصوص» و«قتلة» و«مغتصبون».

ويؤسس حملته الانتخابية على هذا الأساس، بما يتجاوز مارين لوبان بكثير، وهدفه مواجهة ماكرون الذي يبدو أمامه مبشراً، ينشغل بتطمين الفرنسيين على أن أسعار «الباغيت» (الخبز) وليتر البنزين والبطاطا، لن ترتفع في الولاية الرئاسية الثانية.

زيمور يهودي من أصل أمازيغي جزائري. ولد في فرنسا في عام 1958، بعد أن رحلت عائلته قبل زمن طويل من استقلال الجزائر عام 1962. وهو يرى أن «هذه الهجرة فرصة ذهبية لهذه الأسرة اليهودية للانتماء إلى حضارة متجذِرة العراقة كالحضارة الفرنسية بتاريخها الكبير وثقافتها الغنية». وهو يرفض الاتهامات الموجهة لفرنسا بارتكاب مجازر في الجزائر، معتبراً أنه بينما جاءت لحظة استقلال الجزائر، اتخذت فرنسا قراراً إنسانياً خالصاً بعد رفضها إبادة الشعب الجزائري عن بكرة أبيه، كما «فعل مستكشفو أميركا الذين أبادوا شعباً وحضارة بأكملها حتى يتسنى لهم إقامة حضارتهم».

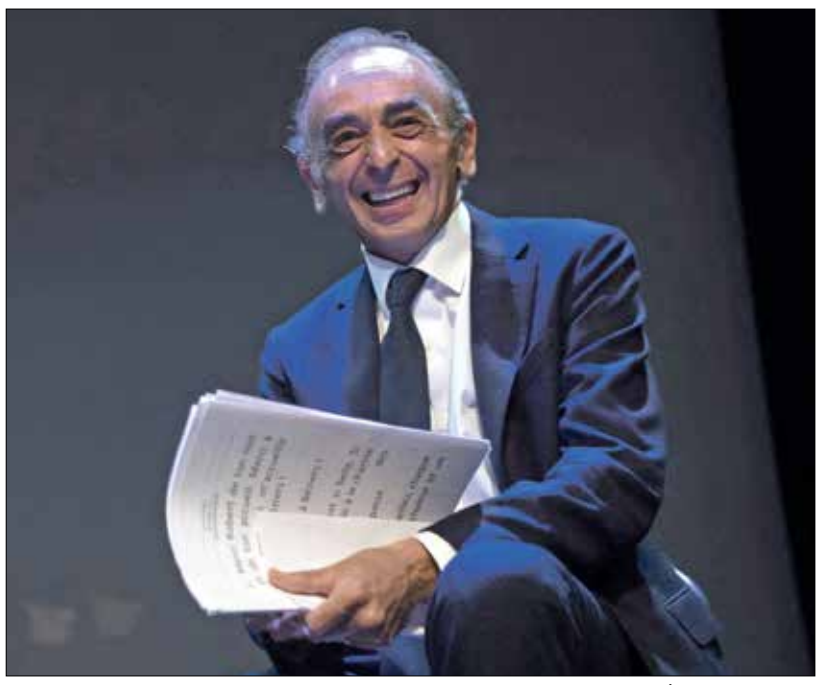
زيمور صاحب آراء شعبوية صادمة (كريستوف سيمون/فرانس برس)

وصف زيمور المهاجرين القصّر بأنهم لصوص وقتلة ومغتصبون

ومن هاجروا من الجزائر وبلدان المغرب وأفريقيا إلى فرنسا، فهؤلاء مستوطنون، يعيشون وفق استراتيجية «الاستبدال الكبير»، ويقصد بذلك التبدل في الخريطة الديمغرافية لفرنسا، بسبب الهجرة، والتي ستؤدي بحسبه في نهاية المطاف إلى استبدال شعوب عربية ومسلمة، تنتشر وتحتل هذه البلدان بحكم التفوق العددي، بالشعوب البيضاء. وهو هنا لا يجد حرجاً في المطالبة بترحيل خمسة ملايين عربي ومسلم يحملون الجنسية الفرنسية، لأنه يعتبر أن هؤلاء يعيشون منغلقين على أنفسهم، ولديهم قانونهم المدني المستمد من القرآن، ومن غير المستبعد أن يأتي يوم يقوم فيه هؤلاء بإعلان دولتهم على الأراضي الفرنسية. ودعا الجيش الفرنسي إلى أن يقوم بالمهمة، كما فعل الجيش الإسرائيلي تجاه قطاع غزة. ولا ضير أن يطلب الجيش الفرنسي مساعدة من الجيش الإسرائيلي، والذهاب حتى القيام بحرب إبادة مثل تلك التي قام بها الصرب ضد مسلمي كوسوفو.

وقبل نحو عام، رمى زيمور قنبلة مدوية في مؤتمر لليمين المتطرف، عندما اعتبر في خطابه أن الدين الإسلامي «أكثر لعنة على البشرية من النازية. أحد أبشع النظم السياسية التي عرفها التاريخ الحديث». وقال «في الكثير من الأحيان يغضب مني البعض لأنني أقارن الإسلام بالنازية. يعتبرون ذلك غير معقول. وأنا أتفق معهم في هذا الأمر أحياناً. نعم، من غير المعقول مقارنة النازية - رغم جرائمها الفظيعة- بالإسلام، ذلك الدين الدموي. هذا ظلم كبير للنازية والنازيين دون شك».

وهدد في حال وصوله إلى الرئاسة بالتعامل مع المسلمين كما تعاملت الثورة الفرنسية ونابليون بونابرت مع اليهود، مؤكداً أنه سيعيد العمل بقانون عام 1803 (القانون المدني للجمهورية الفرنسية قبل تعديله) ليحظر على أي فرنسي تسمية ابنه باسم مُحمد. وفي كتابه الأخير «فرنسا لم تقل كلمتها الأخيرة»، والذي يلقى رواجاً واسعاً هذه الأيام، كتب زيمور أن فرنسا في ورطة وخطر. لكنها ليست المرة الأولى في تاريخها، معتبراً أن «فرنسا دائماً ما كانت على شفا الهاوية، لكنها عرفت دائماً كيف تتعافى بمساعدة الرجال والنساء ذوي النوايا الحسنة، في حب فرنسا والذين عرفوا كيف يقاتلون من أجلها». وعلى حد تعليق صحافي فرنسي، فإن زيمور يريد أن يقول إنه أحد هؤلاء الملائكة المكلفين من العناية الإلهية بإنقاذ فرنسا من المسلمين. ويبدو أن هذا الكتاب بمثابة طلب ترشح للانتخابات الرئاسية. أكثر من ذلك، هو شرارة لإثارة الحماس بين ناخبي اليمين المتطرف، الذين يزودهم ببرنامج رئاسي مستقبلي في خمس ثيمات: الهوية، والهجرة، والاستقلال، والتعليم، والتصنيع. ويركز في خطابه على الإسلام والمسلمين، وأزمة المهاجرين، والهوية الفرنسية، قبل أن يأخذ الخطاب منحى تحريضياً واضحاً ضد كل ما هو غير فرنسي. ومن الواضح أنه منذ بداية صعوده قبل عقدين، ركب موجة العداء للإسلام كي ينمي شهرته الإعلامية التي تدر عليه قدراً كبيراً من المال، وحان الوقت حتى يوظفها في الانتخابات الرئاسية. وهناك من يرشحه منافساً لماكرون في الدورة الثانية، فيما تعطيه بعض الاستطلاعات نسبة 45 في المائة من الأصوات. وإذا حصل ذلك فإنه يكون قد حقق اختراقاً مهماً في جبهة اليمين المتطرف التي تسيطر عليها عائلة لوبان منذ ثمانينيات القرن الماضي. وزيمور تجاوز كل سقف للعداء مع الإسلام، ووصل إلى حد الدعوة إلى حرب إبادة ضد المسلمين. ومن شأن ذلك أن يترك شرخاً بالغاً في وحدة المجتمع الفرنسي التعددي، ولذلك تعرّض لانتقادات من قبل أوساط يهودية، مثل الفيلسوف برنار هنري ليفي الذي دخل في مواجهة مفتوحة معه في الآونة الأخيرة. وأحدث زيمور ما يشبه السابقة، لأنه يعمل على تجييش أصوات من الجالية اليهودية للتصويت لليمين المتطرف، الذي يتبنى الأفكار النازية، وينكر «المحرقة» اليهودية، بينما كانت هذه الجالية تصوت في أغلبيتها لصالح الحزب الاشتراكي الذي لعب دوراً أساسياً في تأسيس إسرائيل، وتسليحها بالنووي. وفي كل الأحوال، لن يتمكن زيمور من هزيمة ماكرون في حال حصلت المواجهة في الجولة الثانية. والمرجح أن يتحد الشارع والقوى السياسية كما حصل في مرات سابقة للوقوف ضد مرشح اليمين المتطرف.